مجتمع

العاصفة «ترامي» تجتاح وسط فيتنام

اجتاحت العاصفة «ترامي» وسط فيتنام، الأحد، مهددة بحدوث فيضانات خطيرة بعد أن سببت دماراً واسعاً في الفيليبين. وحذرت وكالة الأرصاد الفيتنامية من مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية من إقليم ها تينه إلى إقليم بينه دينه، وتوقعت هطول أمطار غزيرة على المرتفعات الوسطى، وهي منطقة زراعة البُن الرئيسية في البلاد. وضربت العاصفة جزيرة لوزون الرئيسية في الفيليبين، وأودت بحياة 90 شخصاً حتى الأحد، وتسببت في غمر مناطق واسعة بمياه الفيضانات، بينما تستعد العاصمة مانيلا لعاصفة ثانية. (رويترز)

الأمطار تحيي واحات جنوب شرقي المغرب

أحيت أمطار غزيرة بحيرات وبركاً مائية كانت قد نضبت لسنوات بسبب الجفاف وارتفاع الحرارة في واحات جنوب شرقي المغرب السياحية، وصارت البحيرات تتخلل كثبان الرمال. وعانى المغرب خلال الأعوام الأخيرة جفافاً حاداً بلغ أوجه في عام 2023 الذي كان «الأكثر جفافاً منذ 80 سنة» بعجز بلغ نحو 48% مقارنة مع متوسط الأمطار في سنة عادية، وفق الأرصاد الجوية. لكنّ المفاجآة جاءت من الجنوب والجنوب الشرقي في سبتمبر/أيلول، حين هطلت أمطار غزيرة، سببت أيضاً فيضانات أودت بحياة ما لا يقل عن 28 شخصاً. (فرانس برس)

استقالة وزير البيئة العراقي

تقدم وزير البيئة العراقي نزار آميدي باستقالته إلى رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، وأوردت وكالة الأنباء العراقية الرسمية أن آميدي قدم استقالته «للتفرغ للعمل الحزبي والسياسي». لكن الاستقالة قوبلت بتفسيرات أخرى، إذ أرجعها البعض إلى تردي الواقع البيئي خلال الفترة الأخيرة، وتحديداً انتشار الروائح الكريهة في العاصمة بغداد ومناطق وسط وجنوبي البلاد، لا سيما أن أزمة تلوث الهواء في بغداد أدت إلى نقل مئات العراقيين إلى المستشفيات. وكشف رئيس الحكومة العراقية عن تضرر سبعة ملايين عراقي بسبب التغير المناخي، مؤكداً أن حكومته ماضية في برنامجها الذي يولي معالجة تأثيرات التغيرات المناخية أهمية خاصة. وتؤكد عضو جمعية إغاثة البيئة العراقية حنان الموسوي أن «استقالة وزير البيئة يفترض أن تكون بداية جديدة لتحديث عمل الوزارة عبر اختيار شخصية متخصصة، لا سيما أن العراق مقبل على المشاركة في مؤتمر الأطراف التابع للأمم المتحدة الذي يعقد الشهر المقبل في أذربيجان». بدوره، أشار خبير الطقس والبيئة صادق عطيّة إلى أن «كميات ثاني أكسيد الكبريت في أجواء بغداد بلغت نحو 60 ملغم/متر، وتسببت في انتشار رائحة كريهة، وأن حرق الوقود الأحفوري يعتبر المصدر الأوّل لثاني أكسيد الكبريت، ويصل التّلوّث النّاجم عنه إلى مستويات خطرة».

(العربي الجديد)

تلوث الهواء يهدد سكان بغداد (مرتضى السوداني/ الأناضول)

لاجئون أفغان في إيران... أزمة تعليم

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تتفاقم مع مرور الأيام مشاكل اللاجئين الأفغان في إيران، ومن بينها الترحيل الإجباري، ومنع محلات تجارية ومطاعم من بيع بضائع وأغذية لهم. ومن المشاكل أيضاً إيجاد منازل للإيجار، وإعدام معتقلين أفغان تنفيذاً لأحكام غامضة أصدرها القضاء الإيراني. وتثقل هذه المشاكل كاهل اللاجئين الأفغان في إيران، لكن ما يقلق الآباء والأمهات بالدرجة الأولى هو صعوبة تسجيل أولادهم في المدارس الإيرانية. وأثيرت هذه القضية في 19 سبتمبر/أيلول الماضي حين تجمّع عدد منهم أمام مدرسة للأطفال في العاصمة الإيرانية طهران، وتظاهروا ضد الإجراءات الصعبة لتسجيل أطفالهم في المدارس، وحرمان أطفال كثيرين من التعليم. وأكد المحتجون أن السلطات الإيرانية تتباطأ وترفض أحياناً تسجيل الأطفال في المدارس الإيرانية بحجة أنهم ليسوا إيرانيين، وأن مقاعد الأطفال المخصصة للأجانب غير متوفرة. وقال متظاهر رفض كشف هويته: «لا تتعاون السلطات الإيرانية في تسجيل أطفال اللاجئين الأفغان في المدارس التي ترسلهم إلى إدارات حكومية وتقول لهم إن أوراق تسجيل أطفالهم لم تأتِ. وعندما يقصدون الإدارات ترسلهم بدورها إلى المدارس فيُهدر الأطفال التعليم. ويعلّق الناطق باسم وزارة التعليم والتربية في إيران، علي فرهادي، على القضية بأن «إيران خصصت 20% من المقاعد المدرسية لأجانب يعيشون في أراضيها بطريقة شرعية أو غير شرعية، وأحياناً يفوق عدد الطلاب الأجانب هذه النسبة. وبالتالي يبقى الطلاب الأجانب خارج مدرسة محددة يريد آباء تسجيل أبنائهم فيها».

أضاف: «تتمسك إيران باحترام حقوق جميع اللاجئين الذين يعيشون بطريقة شرعية في أراضيها، وتحترم حقوقهم في كل المجالات، لا سيما التعليم. ولأن إمكانات البلاد هشة لا يمكن أن تعطي الأجانب أكثر من النسبة التي تعتبرها كافية لهم في قطاع التعليم». في المقابل، يقول الأفغاني علي محمد، الذي عاد من إيران إلى ولاية سربل الأفغانية، وترك خلفه مشروعه التجاري وخسر كل ما كان يملكه لـ«العربي الجديد»: «أن يعيش الأفغان بكرامة في إيران أمر مستحيل. لم أرَ أو أسمع بمعاملة دولة للاجئين بطريقة سيئة، بقدر ما رأيت في إيران، وما سمعته من كثير من الناس. رأيت مخابز تعلّق لوحات كتب عليها ممنوع بيع خبز لأجانب هم الأفغان تحديداً، وخبازين لا يبيعون الخبز للاجئين أفغان ويقولون لهم إن هذا قرار أصدره مكتب المدعي العام». ويسأل: «هل رأينا تعامل دولة إسلامية بهذا الشكل مع سكان دولة إسلامية مجاورة أجبرتهم الحروب والولايات الناجمة عنها على الهروب؟ لذا أرى أنه لا يمكن العيش في إيران، وعلى الأفغان ألا يتعبوا أنفسهم في مطالب لا طائل منها في إيران، فهي لا تسمح لأبناء اللاجئين بأن يدرسوا، بل يتلذذون بتعب الآباء حين يتنقلون من إدارة إلى أخرى». ولجأت أعداد كبيرة من الأفغان إلى إيران بعدما سيطرت حركة «طالبان» على الحكم ومنعت البنات من الذهاب إلى المدارس والجامعات، وذلك من أجل تعليم البنات لكنهم تفاجأوا بأن المدارس الإيرانية لا تسمح أيضاً بتسجيلهن.

ويقول محمد ذكي، أحد سكان ولاية هيرات الذي عاش عشر سنوات في إيران، لـ«العربي الجديد»: «ذهبت أسرة أقارب لي مؤخراً إلى إيران من أجل تعليم البنات لأن الأب صفي الله كان يصرّ على أن تعليم بناته أولوية، لذا لا بدّ من أن يخرج من أفغانستان إلى دولة أخرى، وقد فكر في الذهاب إلى باكستان لكن عائق اللغة حال دون ذلك». ويوضح أن صفي الله ظل ثمانية أشهر في إيران لعلّ بناته يدرسن هناك، لكن فوجئ بأن المدارس لم تسجل بناته، علماً أنه ذهب إلى مدارس حكومية عدة في ولاية أصفهان اعتذرت عن قبولهن، وقالت له أنه لا يسمح لها بتسجيل اللاجئين الأفغان. وهكذا يئس بعدما صرف مبالغ كبيرة لاستئجار منزل وشراء أثاث له وأخذ تأشيرات ودفع رسم إجراءات حدودية. وهو عاد إلى أفغانستان محمّلاً ذكريات مريرة للغاية». وما يقوله علي محمد يؤكده تدفق اللاجئين الأفغان العائدين من إيران إلى أفغانستان. وتقول وزارة شؤون اللاجئين الأفغانية، إن 500 ألف لاجئ أفغاني عادوا من إيران في الأشهر الثمانية الماضية.

تباين المواقف

تكرر السلطات الإيرانية انها تحترم حقوق جميع اللاجئين الافغان على أراضيها، خاصة على صعيد تعليم الأطفال، وان الأزمة ترجع إلى نسبة المقاعد المخصصة للاجانب في المدارس، بينما يؤكد اللاجئون الافغان أن تعامل السلطات الإيرانية معهم سيئ للغاية لدى تسجيل الأطفال في المدارس، كما في قطاعات اخرى.

تحقيق

غالباً ما تُذكر مناطق الجنوب اللبناني بكونها الهدف الأبرز للعدوان الإسرائيلي، وتحظى بالاهتمام الرسمي والإعلامي، فيما يواجه البقاع، شرقي لبنان، إهمالاً رغم القصف العنيف الذي يتعرض له

نازحو البقاع
متروكون على باب الله وفي منازل الأصدقاء

بيروت ـ **زهير هواري**

خلال الاجتياح الإسرائيلي صيف عام 1982، دأبت وسائل الإعلام اللبنانية وتصريحات المسؤولون، على الحديث عن الجنوب المحتل مع أنّ إسرائيل وصلت في البقاع إلى عمق البقاع الغربي وقريباً من نقطة الحدود اللبنانية السورية في المصنع. وكتب أحد الصحافيين من أبناء المنطقة تحقيقاً طويلاً بعنوان «البقاع الغربي وراشيا جنوب آخر محتل». بعده، تشكلت هيئة أهلية باسم المجلس الثقافي الاجتماعي للبقاع الغربي وراشيا، بدأت تنبه إلى خطورة تجاهل الاحتلال الإسرائيلي لهذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية، ليس للبنان وحده بل لسورية أيضاً.

وزار وفد الهيئة رئيس الوزراء الراحل سليم الحص وعرض عليه ما تعانيه المنطقة من حرمان ونكران للبنانيتها، فما كان منه إلا أن أخرج محفظته وقدم للوفد مبلغ ألف ليرة. لكن أحد الأعضاء ذكره بأن هدف الزيارة سياسي وإعلامي وليس إغاثياً. تلقّف الحص تلك الرغبة، وفي كلّ تصريح لاحق بات يذكر الاحتلال الإسرائيلي للجنوب وأجزاء من الجبل والبقاع الغربي وراشيا. وأوعز للإعلام الرسمي أن يفعل ذلك وسرعان ما بات الربط محكماً بين سائر المناطق المحتلة. تكاد الصورة تتكرر حالياً، فالهيئات الأهمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة تكاد تنسى ما يعانيه البقاع الذي يضم محافظتان هما البقاع وممركزها زحلة، وبعلبك - الهرمل وممركزها مدينة بعلبك. ولولا أن هناك دوراً لمحافظي البقاع، وبعلبك - الهرمل ولوجود رئيس للجنة الطوارئ الوزير ناصر ياسين وهو من أبناء المنطقة، لكانت الدولة تجاهلت ما تعانيه هذه المنطقة من كوارث.

ويستهدف العدوان الإسرائيلي على البقاع البيئة الحاضنة لحزب الله، أي الطائفة الشيعية، معتبراً أن المنطقة بمثابة خزان بشري، وتضم منصات لإطلاق الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى على شمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن كونها ملاصقة للأراضي السورية، وإليها تصل شحنات الأسلحة والذخائر قبل أن تنتقل إلى الجنوب. في البداية كانت الاعتداءات الإسرائيلية محدودة، وتكاد تقتصر على مسيّرات تقوم ببعض الاغتيالات التي طاولت ناشطين خلال تنقلاتهم. لكن ما إن انفجر الوضع خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي، حتى تحولت سماء المنطقة وأرضها إلى جحيم، فالقرى والبلدات والمدن المستهدفة تمتد من سحمر ويحمر وقليا وزلايا وميدون ومشغرة في أقصى جنوب البقاع الغربي إلى أبعد قرية في محافظة بعلبك، الهرمل أي الحدود مع محافظة الشمال، أي على امتداد حوالي 110 كلم. وهنا نتحدث عن مدينتين فعليتين هما بعلبك والهرمل اللتين تعرضتا لغارات شبه يومية، ما أجبر سكانهما وسكان محيطهما على النزوح. يتبين من خريطة توزع القصف والغارات الجوية أنها تمسك البقاع شرقي لبنان من جنوبه إلى شماله، باستثناء منطقة راشيا حيث أقلية درزية وبعض القرى المسيحية والسنية، وتبقى منطقة في الوسط تمثل باقي أجزاء البقاع الغربي والبقاع الأوسط حيث مدينة زحلة – جارة الوادي وممركز محافظة البقاع حيث تتركز طوائف الروم الكاثوليك والسنّة والأرمن، لكن من حدود بلدتي الكرك ورياق حتى أقصى الشمال في محافظة البقاع تتعرض كل المواقع الحضرية للقصف.

يتركز القصف على الاجتماع الشيعي في البقاع، لكن ما يرافق عمليات القصف من تهجير يشمل سائر المكونات المجتمعية، باعتبار أن الكل مهدد، ولا بد من القول إن البقاع بأسره، مثله مثل باقي مناطق لبنان، لم يكن جاهزاً لاستقبال جموع النازحين، باعتبار أن معظم السكان اعتقدوا أن الغارات ستقتصر على الجنوب، وعلى شريط القرى الملاصقة للخط الأزرق وجنوب مجرى نهر الليطاني. لكن القصف تمدد. والسؤال الآن هو إلى أين ذهب النازحون؟

صمد كثير من المواطنين في قراهم وبلداتهم حتى بات البقاء أشبه ما يكون بتعريض الحياة للخطر المحدق، ما دفعهم إلى مغادرة محال إقاماتهم نحو الأماكن التي اعتبروها آمنة. في منطقة كالبقاع حيث المجتمع ريفي ويتميز بتعارف أهله، قصد كثيرون أقاربهم وأصدقائهم، ولا سيما أن هناك الكثير من المساكن الشاغرة، إما لأن أصحابها مغتربون، وإما لأنهم يملكون متسعاً في منازلهم استقبلوا في قسم منه معارفهم. تقريباً فرغت المدن والقرى الشيعية شمال وجنوب البقاع من سكانها بسبب قصف الطيران الحربي. لجأ النازحون من قرى بعلبك والبقاع الشمالي إلى البلدات والأحياء (حي آل الصلح والشراونة مثلاً) التي تسكنها أغلبية سُنية. كما أن قسماً كبيراً قصد زحلة من البلدات المجاورة (قصرنبا، شمسطار، علي النهري، تمنين التحتا والفوقا ودورس وطليا وبدنايل).

في زحلة، فتحت المنشآت الدينية أبوابها للنازحين، خصوصاً مع اشتداد القصف وتوسع رقعته إلى سائر البلدات والمدن في المنطقة الواقعة شرقي لبنان والملاصقة للعاصمة السورية وريفها. وسجل نزوح نحو 12 ألف عائلة من قرى بعلبك والجوار إلى منازل أصدقاء في قرى دير الأحمر وشليفا وبتدعي وبشوات وبرقا ورأس بعلبك والقاع، وهي قرى وبلدات مسيحية، والبلدات الشيعية، وسجل نزوح نحو عشرين عائلة من العسيرة وعمشكي والبساتين والتل الأبيض إلى كنائس بعلبك وديرتها، وبينها كنيسة القديستين تقلا وبربارة، في حين توزّع عدد من العائلات بين نادي الشبيبة للروم الملكيين الكاثوليك والمطرانية. وقامت دور الإفتاء والأوقاف السنية بدورها في الإغاثة، ففتحت أبوابها لاستقبال النازحين، وقصد الكثيرون بلدات عرسال والفاكهة وسعدنايل وبرالياس وقب الياس والقرعون، واستقرت أعداد من النازحين ضمن مدينة بعلبك في قاعة جمعية المقاصد الإسلامية التي لجأ إليها 185 نازحاً، ثم قاعة غفرا التي لجأ إليها 50 نازحاً، ثم في قاعة الإمام الأوزاعي بسبب كثافة النزوح. ومع تصاعد الضغوط، جرى فتح قاعة مسجد أبي عبيدة الجراح. والحصيلة أنه جرى استقبال 1500 نازح من الجنوب والضاحية الجنوبية في قاعات المساجد والكنائس وأديرة الفاكهة، و3 آلاف في قاعة مسجد ومدرسة معربون الرسمية، و4 آلاف في عرسال من اللبنانيين. لكن العدد الأكبر هو من وجد لدى الأقارب والأصدقاء متسعاً. وهو امتياز لم يتوافر للكثيرين الذين اضطروا إلى تمضية العديد من الليالي في سياراتهم أو في الحدائق العامة والشوارع، خصوصاً بعدما غصت الفنادق بقاصديها، واضطر من لم يجدوا غرفاً لهم فيها إلى النوم في الصالات والباحات، ولا سيما أن مراكز الإيواء التي فتحتها الدولة بما هي مدارس ومعاهد فنية لم يصل عدداً إلى المائة تفتقد إلى التجهيزات. الأرقام التي أوردناها لا تتماشى مع أعداد النازحين من البقاع، ما يعني أن الأعداد الكبرى استأجرت المنازل أو التوجه إلى دور الإيواء بعدما تحسنت الخدمات التي تؤمنها بعد أيام بفعل نشاط الجمعيات المدنية والأهلية ومبادرات المجتمع المحلي، علماً أن هناك من يقدر حجم النزوح في البقاع بحوالي 500 ألف مواطن. ثم إنه من أصل هذا العدد قسم إجتاز الحدود نحو سورية أو قصد طرابلس وزغرتا وباقي أنحاء محافظة الشمال.

كان واضحاً أن ما يشهده البقاع هو كارثة اجتماعية، باعتبار أن المنطقة تعيش على الحرف والتجارة والزراعة التي تعرضت للكساد مع تعذر قطاف المحصول وبعد إقفال الحدود وهرب العمال إلى سورية. ثم إن النازحين خرجوا بما عليهم من ثياب. وهم في حاجة إلى وجبات غذائية استطاعت بعض الجمعيات أن تقدم قسماً منها للموجودين في مراكز الإيواء، لكن من هم في ضيافة أقارب وأصدقاء لم يصلهم ما «يبل ريقهم»، واعتمدوا على إمكانات المضيفين أو مقدراتهم القليلة. ثم إن الأطفال في حاجة إلى حليب ومستلزمات ومثلهم كبار السن الذين يحتاجون إلى أدوية ومتابعات صحية، ويضاف إليهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وما بدا واضحاً من تجربة البقاع مع النزوح أن خطة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة لمواجهة الحرب وإدارة الوضع قاصرة عن مواجهة وضع على هذا النحو من الاتساع، علماً أن ما قررته قاد بدوره إلى أزمات باعتبارها عطلت المدارس الرسمية وبعض الخاصة والجامعة اللبنانية، ما قاد إلى حرمان الطلاب من العام الدراسي، ثم إنها لا تحوي تجهيزات ضرورية كالمطابخ وتمديدات الغاز والكهرباء وخطوط الإنترنت والحمامات ودورات المياه وما شابه.

يودعون شهداء هم بعد قصف بلدة الخضر في بعلبك (جوزيه كولون/الأناضول)

> تعرضت بعلبك والهرمل لغارات هجّرت سكانهما وسكان محيطهما
>
> صمد كثيرون في قراهم وبلداتهم حتى تفاقم الوضع

500,000
هو عدد النازحين في البقاع وفق بعض التقديرات، وصل عدد منهم إلى شمال لبنان وإلى سورية.

شكاوى من توزيع غير عادل للمساعدات في غزة

تساهم حالة العشوائية وعدم انتظام توزيع المساعدات، التي تصل إلى قطاع غزة شحيحةً من جراء الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، في تفاقم سوء الواقع المعيشي

غزة ـ **علاء الحلو**

يتداول الكثير من النازحين الفلسطينيين تفاصيل أزمات متعددة في توزيع المساعدات الإنسانية والإغاثية، تشمل التوزيع العشوائي وغير العادل في ظل صعوبة أوضاعهم المعيشية الصعبة، إذ تفتقر الغالبية إلى أدنى مقومات الحياة الآدمية، في ظل تكرار الحديث عن تقديم المساعدات للفلسطينيين المثقلين بهموم الحرب منذ 13 شهراً. ويواجه النازحون العديد من التحديات منذ بداية العدوان الإسرائيلي الذي فرض عليهم التهجير القسري من محافظتي غزة والشمال نحو المحافظات الوسطى والجنوبية، وأتبعها بتهديدات متكررة لسكان مدينتي خانيونس ورفح جنوبي القطاع، ثم معاودة تهجير أهالي شمالي القطاع على وقع القصف والأحزمة النارية المترافقة مع حرب نفسية. تعاني المناطق التي يدعي الاحتلال أنها «إنسانية» و«آمنة» تكدس نحو مليوني فلسطيني في مساحات ضيقة تنعدم فيها مقومات الحياة الأساسية، مع انتشار الأمراض، وغياب الدعم الإغاثي والصحي، والطفح المتواصل للمياه العادمة من جراء تدمير شبكات الصرف الصحي والبنية التحتية. يعيش مئات الآف الفلسطينيين داخل مراكز ومدارس الإيواء ومخيمات اللجوء التي تضم خياماً قماشية وبلاستيكية، ويواجه النازحون مخاطر الاستهداف المباشر، إلى جانب صعوبة حياة الترحال المتكرر وسط التغيرات المناخية القاسية.

تقول الفلسطينية رندة الخالدي إنها تستوفي كل الشروط التي تتيح الحصول على المساعدات المالية والإغاثية التي تسمع عنها منذ بداية العدوان، لكنها لا تحصل عليها، إذ قصف منزلها، واضطرت إلى النزوح مع زوجها وأطفالها مرات عديدة، وعاشت داخل مدارس ومراكز لجوء وصولاً إلى إنشاء خيمة بلاستيكية غربي مدينة دير البلح في وسط القطاع.

تبين الخالدي لـ «العربي الجديد» أنها لم تحصل على المبلغ المالي المقدر بنحو مائة دولار أميركي، والذي وزعته مؤسسات دولية وأممية على عدد من الأسر النازحة، على الرغم من تشابه واقع أسرتها مع واقع تلك الأسر، والتي تلقت بعضها هذه المبالغ المالية أكثر من مرة. وتوضح: «تقدمت بشكوى حول عشوائية توزيع المساعدات لدى إحدى المؤسسات الدولية، وعدم حصولي على أي مبلغ رغم العوز الشديد، لكني حصلت على إجابة شفهية فورية أرجعت السبب إلى شح المساعدات التي تصل إلى القطاع، وعدم القدرة على التوزيع على الجميع وبعض الخاصة بين حجم المساعدات والأعداد الهائلة للنازحين».

بدوره، يؤكد الفلسطيني أحمد الجعل أنه لم يحصل منذ بداية العدوان الإسرائيلي سوى على طرود غذائية تحتوي على معلبات زهيدة الثمن، فيما لم يحصل على أي من الكوبونات التي تحتوي على المواد الأساسية كالسكر وزيت القلي وزيت الزيتون والأرز والطحينية والعسل والمربى التي يسمع عنها، ويرى معظمها تباع في الأسواق بأسعار مرتفعة. يقول الجعل لـ «العربي الجديد»: «عشوائية التوزيع وغياب العدالة بدأت منذ الشهر الأول للعدوان، حين تم توزيع كرتونة تضم الأواني ومتطلبات المطبخ على عدد من النازحين. اعتقدت أنني سأحصل على تلك الكرتونة مع مرور الوقت بسبب الأعداد الكبيرة للنازحين، لكنني لم أحصل عليها رغم مرور أكثر من عام على بدء توزيعها، كما باتت تباع في الأسواق، مثال كرتونة الأواني تكرر مع العديد من الطرود، إذ لم أحصل على الطرد الغذائي الذي يضم بسكويت التمر رغم حصول عدد كبير من النازحين عليه، كما لم أحصل على الطرد الصحي الذي يضم مواد التنظيف رغم زيارة فريق المؤسسة الدولية للمخيم، وتسليم بطاقات الصرف لعدد من الأسر، إذ تحجج الفريق حينها بعدم كفاية البطاقات». يعاني إسلام حجيلة النازح من مدينة غزة منذ بداية العدوان الأوضاع الاقتصادية الصعبة من جراء تدمير بقالته التي كانت توفر لأسرته مصدر دخل وحيداً، وقد اضطر إلى النزوح بعد تدمير منزل عائلته، وفي ظل النقص الشديد لمختلف المتطلبات الأساسية، والارتفاع الجنوني في الأسعار.

يقول حجيلة لـ «العربي الجديد»: «نواجه الكثير من التحديات، من بينها النقص الشديد في مختلف أنواع المساعدات الإنسانية، وبالتالي لم أحصل على العديد من الطرود التي وزعت على النازحين، وأبرزها طرد يتضمن الفرشات والوسائد والأغطية، والتي قمت بشرائها بسبب حاجة أسرتي الماسة إليها، خاصة مع انخفاض درجات الحرارة. عشوائية توزيع المساعدات الإنسانية والإغاثية تزيد من الشعور بالظلم والقهر الذي يعانيه الفلسطينيون الذين خسروا بعض ذويهم إلى جانب فقدانهم لبيوتهم ومصادر دخلهم، وينبغي اتباع معايير محددة تتضمن التوزيع العادل على جميع النازحين، خاصة في ظل تفاقم سوء الأوضاع».

تزاحم على مركز للتوزيع الخير في دير البلح (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

محاولات مضنية للوفير الطعام اليومي في مدينة غزة (محمود عيسى/الأناضول)

الأردن يقترب من تنفيذ مشروع الناقل الوطني للمياه

يعتبر مشروع الناقل الوطني للمياه مبادرة لمعالجة ندرة المياه في الأردن ومحاولة تحقيق استقلال مائي لتجنب الضغوط الخارجية وضمان استدامة المصادر في ظل الظروف السائدة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

بعد سنوات من المراوحة ينطلق قريباً مشروع الناقل الوطني الأردني للمياه الذي ينفذ خطة تحلية مياه البحر الأحمر بمعدل 300 مليون متر مكعب سنوياً، وينقلها مسافة 460 كيلومتراً إلى وسط المملكة وشمالها.

وكان العاهل الأردني عبد الله الثاني، قال في كتاب تكليف رئيس الوزراء الجديد جعفر حسان: «لتعزيز أمننا المائي، يجب أن تبدأ الحكومة في تنفيذ مشروع الناقل الوطني للمياه العام المقبل». أضاف: «الناقل الوطني أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويجب أن يترافق مع تقليل فاقد المياه والحدّ من الاعتداءات على خطوط المياه، ومحاسبة من يعتدون على حقوق الأردنيين».

وفي 19 سبتمبر/ أيلول الماضي، أعلن رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة أنّ «لجنة الشراء الخاصة التي شكلتها الحكومة اختارت المناقصة التي قدمها ائتلاف ميريديام سويج بعدما حقّق عرضه متطلبات التأهيل الفني والمالي، واجتاز الحدّ الأدنى للعلامة الفنية المطلوبة في الشروط المرجعية الخاصة بتنفيذ المشروع، وستستكمل اللجنة إجراءات الشراء وتدخل في مفاوضات مباشرة مع ميريديام سويج لبدء تنفيذ المشروع».

وتبلغ الحاجة السنوية للأردن من المياه نحو مليار و400 مليون متر مكعب لكل الاستخدامات. ويتوفر منها نحو 950 مليون متر مكعب، بينما يقدّر العجز المائي بنحو 400 مليون متر مكعب.

وقال وزير المياه والري رائد أبو السعود أخيراً إن «الأردن أصبح أفقر بلد في العالم على صعيد الوضع المائي، وأي مشروع يزيد كميات المياه مهم جداً، علماً أن مشروع الناقل الوطني للمياه في المقدمة لأنه يحل مشكلة المياه حتى عام 2050».

ويقول رئيس الجمعية الأردنية للحفاظ على المياه، أحمد الروسان، لـ «العربي الجديد»: «الناقل الوطني المخرج الوحيد الذي يمكن أن يعوّض نقص المياه في الأردن، إذ يتوقع أن ينقل كمية يتراوح بين 300 و350 مليون متر مكعب سنوياً من العقبة إلى وسط المملكة وشمالها. وفيما يقدّر العجز السنوي الحالي بنحو 400 مليون متر مكعب، سيغطي المشروع جزءاً كبيراً من الاحتياجات».

> تبلغ حاجة الأردن السنوية من المياه نحو مليار و400 مليون متر مكعب
>
> يقدّر حجم العجز السنوي الحالي بنحو 400 مليون متر مكعب

وفي شأن تكلفة المشروع، أوضح أنها تناهز 3 مليارات دولار، وقد ترتفع إذا زادت الأسعار المرتبطة بمواصفات المواد المستخدمة التي تختلف أسعارها بحسب الجودة والعمر التشغيلي. كما تشمل التكلفة العالية إزالة الملوحة من مياه البحر، وقيمتها عالية جداً». يتابع: «نخشى تحميل المواطنين تكلفة المشروع عبر رفع أسعار المياه إلى مستويات عالية جداً، علماً أن تكلفة المياه زادت على المواطنين بعد تحويل الفواتير من ربع سنوية إلى شهرية خلال الفترة الماضية، وربما يستمر رفعها أكثر مع إطلاق المشروع خاصة في حال تنفيذه من خلال شركة بنظام بي أو تي بدلاً من المرافق الحكومية، والسماح لها بتشغيله بعائدات لمدة محددة قبل أن تعود إلى ملكية الحكومة. ونرجح أن تتضاعف الأسعار عند استخدام المياه المحلاة».

ويتوقع الروسان أن يستغرق تنفيذ المشروع بين 4 و5 سنوات، لافتاً إلى تقديم منح كبيرة للمشروع من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عدة ومنظمات عربية ودولية، إضافة إلى قروض.

ويرى أن «تصريح وزير المياه والري رائد أبو السعود بأن الأردن أفقر دولة في العالم مائياً «سياسي، وكان الأفضل عدم استخدام وصف يُخيف المواطنين». وسأل: «إذا وصلنا فعلاً إلى هذا التصنيف أين كانت الحكومات خلال الأعوام الماضية، ولماذا لم تضع حلولاً؟».

يتابع: «صرح الوزير أبو السعود بأن حصة الفرد الأردني 61 متراً مكعباً حالياً، مقابل 75 متراً مكعباً قبل 5 سنوات، والسؤال لماذا انخفضت هذه النسبة خلال هذه الفترة القصيرة؟ ربما يكون التصريح محاولة لتبرير شراء مياه من إسرائيل، خاصة من آبار وادي عربة، وربما أيضاً لتبرير رفع أسعار المياه في المستقبل».

ويوضح أن «ائتلافاً وحيداً تقدم لتنفيذ المشروع، ما يعني وجود مخاطر في التنفيذ»، ويشير إلى أن تجربة ناجحة حصلت بين القوات المسلحة الأردنية وشركة تركية حين نقلت مياه الديسي من الجنوب، ويعتبر أن نظام بي أو تي الأفضل لتنفيذ المشروع، ويناسب دولاً فقيرة مثل الأردن.

من جهته، يسأل العضو السابق في لجنة الزراعة والمياه والبادية في البرلمان موسى هنطش: «هل الناقل الوطني ضروري في هذا الظرف، أو أن طرقاً علمية رأقية أخرى تتوفر للحصول على المياه التي نحتاج إليها؟».

يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد»: «لماذا لا نخفض نسبة الفاقد التي تتجاوز 45% إلى 25%، ونكسب 200 مليون متر مكعب من المياه على الأقل، علماً أنها من أعلى النسب في العالم، ومن السهل جداً معالجتها وتخفيضها. والسؤال الآخر هل هناك بدائل للناقل الوطني، والجواب هو نعم إذ وافقت السعودية التي تسيطر على 95% من مياه حوض الديسي على مد خط آخر إلى عمان، ما يوفر 100 مليون متر مكعب من المياه».

مشروع الناقل الوطني المخرج الوحيد لتعويض نقص المياه في الأردن (خليف مزرعاوي/ فرانس برس)